



# شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الخامس والعشرون / تابع -باب التيمم



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

(ومن وجد ماء يكفي بعض طهره) من حدث أكبر أو أصغر (تيمم بعد استعماله) ولا يتيمم قبله ولو كان على بدنه نجاسة، وهو محدث غسل النجاسة وتيمم للحدث بعد غسلها، وكذلك لو كانت النجاسة في ثوبه، (ومن جرح) وتضرر بغسل الجرح ومسحه بالماء (تيمم له) ولما يتضرر بغسله مما قرب منه (وغسل الباقي) فإن لم يتضرر بمسحه وجب وأجزأ، وإذا كان جرحه ببعض أعضاء وضوئه لزمه إذا توضع مراعاة الترتيب فيتيمم له عند غسله لو كان صحيحاً ومراعاة الموالاة، فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم بخلاف غسل الجنابة فلا ترتب فيه ولا موالاة. (ويجب) على من عدم الماء إذا دخل وقت الصلاة (طلب الماء في رحله) بأن يفتش في رحله ما يمكن أن يكون فيه (و) في (قربة) بأن ينظر وراءه وأمامه وعن يمينه وعن شماله، فإن رأى ما يشك معه في الماء قصده فاستبرأه ويطلبه من رفيقه، فإن تيمم قبل طلبه لم يصح ما لم يتحقق عدمه، (و) يلزمه أيضاً طلبه (بدلالة) ثقة إذا كان قريباً عرفاً ولم يخف فوت وقت ولو المختار أو رفقة أو على نفسه أو ماله، ولا يتيمم لخوف فوت جنازة ولا وقت فرض إلا إذا وصل مسافر إلى الماء، وقد ضاق الوقت أو علم أن النوبة لا تصل إليه إلا بعده أو علمه قريباً، وخاف فوت الوقت إن قصده، ومن باع الماء أو وهبه بعد دخول الوقت ولم يترك ماء يتطهر به حرم ولم يصح العقد، ثم إن تيمم وصلى لم يعد إن عجز عن رده. (فإن) كان قادراً على الماء لكن (نسي قدرته عليه) أو جهله بموضع يمكنه استعماله (وتيمم) وصلى (أعاد) لأن النسيان لا يخرج منه عن كونه واجداً، وأما من ضل عن رحله وبه الماء، وقد طلبه أو ضل عن موضع بئر كان يعرفها وتيمم وصلى فلا إعادة عليه؛ لأنه حال تيممه لم يكن واجداً للماء، (وإن نوى بتيممه أحداً) متنوعة توجب وضوءاً أو غسلاً أجزأه عن الجميع، وكذا لو نوى أحدها أو نوى بتيممه الحدين ولا يكفي أحدهما عن الآخر (أو) نوى بتيممه (نجاسة على بدنه تضره إزالتها أو عدم ما يزيلها) به، (أو خاف برداً) ولو حضراً مع عدم ما يسخن به الماء بعد تخفيفها ما أمكن وجوباً أجزأه التيمم لها لعموم «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»، (أو حبس في مصر) فلم يصل للماء أو حبس عنه الماء (فتيمم) أجزأه (أو عدم الماء والتراب) كمن حبس بمحل لا ماء به ولا تراب، وكذا من به قروح لا يستطيع معها لمس البشرة بماء ولا تراب (صلى) الفرض فقط على حسب حاله (ولم يعد) لأنه أتى بما أمر به فخرج من عهده، ولا يزيد على ما يجزئ في الصلاة فلا يقرأ زائداً على الفاتحة، ولا يسبح غير مرة، ولا يزيد في طمأنينة ركوع أو سجود وجلوس بين السجدين، ولا على ما يجزئ في التشهدين، وتبطل صلاته بحدث ونحوه فيها، ولا يؤم متطهراً بأحدهما

فوقفنا عند قول المؤلف -رحمه الله-: "ومن وجد ماءً يكفي بعض طهره من حدث أكبر أو أصغر تيمم بعد استعماله، ولا يتيمم قبله".

يقول -رحمه الله-: "ومن وجد ماءً يكفي بعض طهره" يعني: وجد ماء طهوراً لكنه لا يكفي لتطهره في جسده كله في الحدث الأكبر، أو لا يكفي لأعضاء الوضوء في الحدث الأصغر. من وجد ماءً يكفي بعض طهره من حدث أكبر أو أصغر؛ فهو يمكن أن يستعمله في بعض الأعضاء.

قال: "تيمم بعد استعماله" يعني يستعمله أولاً وجوباً، ثم يتيمم بعد ذلك لما بقي؛ وذلك لقوله تعالى: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ} [التغابن: 16]، ولقوله -صلى الله عليه وسلم-: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم".

وعُلم من ذلك أنه لا يصح أن يتيمم قبل استعمال الماء؛ لأن الله تعالى قال: {فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا} [النساء: 43، المائدة: 6]، فلا بد أن يستعمله أولاً ليتحقق عدم وجود الماء، ثم بعد ذلك يتيمم. وأيضاً ليميز ما الذي يتيمم له؛ لأنه سيتيمم عن بعض أعضائه، فيحددها ويُعيّنها بالنية، ويُميزها أنه يتيمم مثلاً عن غسل الرجلين في الوضوء، أنه يتيمم عن غسل اليدين إلى المرفقين في الوضوء، وهكذا؛ فيكون الأمر مميزاً عندما يتيمم له.

يقول: "تيمم بعد استعماله، ولا يتيمم قبله. ولو كان على بدنه نجاسة وهو محدث؛ غسل النجاسة، وتيمم للحدث بعد غسلها؛ وكذلك لو كانت النجاسة في ثوبه".

يقول: إذا كان على بدن الإنسان نجاسة وهو محدث أيضاً، فماذا يصنع؟ الصورة في المسألة أن الماء يكفي أحدهما: إما أن يغسل النجاسة، وإما أن يتوضأ، فماذا يصنع؟

يقول: "لو كان على بدنه نجاسة وهو محدث؛ غسل النجاسة، وتيمم للحدث بعد غسلها". فيبدأ بغسل النجاسة أولاً، ثم بعد ذلك يتيمم عن الحدث. إلا أن تكون النجاسة في محل يمكن تطهيره من الحدث؛ فيستعمله عنهما، لو كانت النجاسة في محل يصح تطهيره من الحدث؛ فيستعمل الماء في هذا المكان عنهما. يعني: عن الحدث والتنجس. وهذا واضح إذا كان الكلام في الحدث الأكبر.

وأما إن كان الكلام في الحدث الأصغر؛ فلا بد من مراعاة الترتيب. فإن كان لا يبقى للنجاسة ما يزيلها بعد مراعاة الترتيب؛ فإنه يقدمها كما لو كانت بغير أعضاء الوضوء. لماذا؟ لأن الحدث الأكبر لا يلزم في رفعه -أي عند الغسل- ترتيب ولا موالاة كما عرفنا، وحينئذ فهو يقدم المكان الذي فيه النجاسة، ويغسله بنية إزالة النجاسة وبنية رفع الحدث عنه، وهذا إذا كانت النجاسة في الحدث الأكبر واضح.

لكن إذا كانت في الحدث الأصغر؛ فعندنا أنه لا بد من الترتيب، وحينئذ فلو كانت النجاسة مثلاً في رجله فلا يمكن أن يغسلها قبل أن يغسل وجهه بنية رفع الحدث عنها وإزالة النجاسة عنها؛ لأنه لا يمكن أن يغسل الرجلين قبل أن يغسل الوجه في الوضوء. وحينئذ فإن كان لا يبقى للنجاسة ماء يكفي لإزالتها بعد مراعاة الترتيب في الوضوء؛ فإنه لا بد أن يُقدّم إزالة النجاسة كما لو كانت بغير أعضاء الوضوء.

**طيب، لماذا يُقدّم إزالة النجاسة على رفع الحدث؟** لأن التيمم عند الحدث ثابت بالنص والإجماع، فهذا يجزئه بلا إشكال. ولكن التيمم عن إزالة النجاسة بالبدن ثابت بالقياس، فَرُبُّهُ مُتَأَخِّرَةٌ، وفيه خلاف أيضاً. وكذلك فإن النجاسة جرمٌ أمرٌ بالتباعد عنه والتخلي عنه، بخلاف الحدث؛ فإنه أمرٌ معنوي -وصف معنوي-، وليس أمراً حسيّاً. والجرم أغلظ من المعنى (الشيء الحسي). كالنجاسة أعظم من الوصف المعنوي الذي هو كالحدث؛ فكان مقدّماً عليه في التطهير.

قال المؤلف: "وكذلك لو كانت النجاسة في ثوبه" وكذلك أيضاً لو كانت في بقعته التي سيصلي فيها. معنى البقعة؛ أي التي سيصلي عليها.

فحينئذ يغسل النجاسة أولاً، ثم يتيمم للحدث.

إذن: إن وجد محدثٌ ببدنه وثوبه نجاسةً ماءً لا يكفي لذلك كله؛ ماذا يصنع؟ يجب أولاً أن يغسل ثوبه، ثم إن فَضَلَ شيءٌ غسل بدنه، ثم إن فَضَلَ شيءٌ تطهر به؛ وإلا فإنه يتيمم.

ويصح التيمم لكل حدث؛ يعني: أكبر أو أصغر، وكذلك للنجاسة على البدن بعد تخفيفها ما أمكن (أن يمسح الرطوبة، ويحك اليابسة حتى تتخفف ما أمكنه)، فإن تيمم لها قبل تخفيفها = لم يصح تيممه.

يقول: "ومن جرح وتضرّر بغسل الجرح أو مسحه بالماء؛ تيمم له ولما يتضرر بغسله مما قُرب منه، وغسل الباقي. فإن لم يتضرر بمسحه؛ وجب وأجزأ". المذهب أنه يكفي التيمم للجرح إن لم يمكن مسح الجرح بالماء.

وأما إذا كان الإنسان به جرح، ويخاف أن يغسله؛ فمسحه بالماء أولى من \* التيمم وحينئذ يمسحه. وهذا أولى من القول بمسح الجيرة، وخير من التيمم؛ لأن المسح بعض الغسل.

فهو مأمور بطهارة مائية، وهي: الغسل، والمسح بعضه؛ لأن الغسل فيه مسح وزيادة، وهو زيادة جريان الماء على العضو، لكن المسح فيه بعض هذا -فيه بعض الغسل-؛ هو أنك تُصيب العضو بالماء، فحينئذ يجب عليك أن تمسحه، كالذي عَجَزَ عن الركوع والسجود، **ماذا يصنع وهو قادر على الإيمان؟** يومي، ولا يسقط عنه الإيمان، كما سيأتينا في الصلاة -إن شاء الله-. لكن إن كان الجرح نجسًا فالمسح سيزيده؛ لأن المسح لا يُطهر النجاسة، وحينئذ يتيمم ولا يمسح.

"من جرح وتضرر بغسل الجرح أو مسحه بالماء؛ تيمم له". إذن الغسل والمسح مقدّمان.

يتيمم له "ولما يتضرر بغسله مما قرب منه" يعني يتيمم أيضًا للأعضاء التي يتضرر بغسلها مما هو قريب من الجرح؛ لأن هذا مساوٍ له في الحكم.

"وغسل الباقي. فإن لم يتضرر بمسحه؛ وجب وأجزأ، وإن كان جرحه ببعض أعضاء وضوئه؛ لزمه إذا توضأ: مراعاة الترتيب: فيتيمم له عند غسله لو كان صحيحًا، ومراعاة الموالاة: فيُعِيد غسل الصحيح عند كل تيمم".

إذا كان الجرح في بعض أعضاء الوضوء -والوضوء عرفنا أنه يلزم فيه الترتيب وتلزم فيه الموالاة-؛ فيلزمه هنا مراعاة الترتيب والموالاة، وذلك في الوضوء وليس في الغسل؛ لأن الغسل لا يجب فيه الترتيب ولا تجب فيه الموالاة.

طيب، **في الوضوء إذن ماذا يصنع؟** يتيمم للجرح عند غسله لو كان صحيحًا؛ يعني: في الموضع الذي سيغسله فيه لو كان صحيحًا؛ لأن البديل له حكم المُبدل. فإذا كان الجرح في الوجه، وقد استوعب الوجه كله، وأراد الوضوء؛ فيلزمه التيمم أولاً قبل أن يغسل بقية أعضائه، يتيمم عن غسل وجهه. والتيمم دائماً يكون في الوجه والكفين؛ يعني: بدلاً عن غسل العضو يكون في الوجه والكفين. هنا يلزمه التيمم أولاً؛ لأن هذا يقوم مقام غسل الوجه الآن، ثم بعد ذلك يتمم الوضوء.

طيب، **إذا كان الجرح في بعض الوجه وليس في الوجه كله؟** فهو سيغسل بعض الوجه، ويتيمم عن البعض الآخر، يتيمم بدلاً عن غسل البعض الآخر. فُخِيرَ هنا بين غسل الصحيح من الوجه ثم يتيمم، وبين التيمم ثم يغسل الصحيح من الوجه؛ لأن العضو الواحد لا يُعتبر فيه الترتيب. ثم بعد ذلك يُكْمَل الوضوء.

طيب، **إذا كان الجرح في عضو آخر غير الوجه مثل الذراعين مثلاً؟** فيلزمه أن يغسل ما قبله أولاً -الذي هو الوجه-، ثم يكون الحكم في الذراعين كما قلنا في الوجه: إن كان في الذراع كله؛ فإنه يتيمم عن الذراع بعد غسل الوجه، وإن كان في بعض الذراع؛ فإنه بعد غسل الوجه يُخِيرَ بين أن يتيمم أولاً عن هذا الموضع الجريح، ويغسل ما بقي من ذراعه، وبين أن يغسل الصحيح من ذراعه أولاً، ثم يتيمم بدلاً عن الجزء الذي لا يستطيع غسله من الذراع. لكن ذلك كله إنما يكون بعد غسل الوجه، وهكذا في الرأس، وهكذا في الرجلين. طيب، **إن كان الجرح في الوجه واليدين والرجلين -أعضاء الوضوء المغسولة-**؟ يحتاج في كل عضو هنا إلى تيمم، **لكن متى يكون؟** في محل غسله، **لماذا؟** ليحصل الترتيب.

\* قالها الشيخ: "بالتيمم" وعدلناها إلى "من التيمم"، ولم يراجع الشيخ -حفظه- الله التفريغ

فلو غسل صحيح الوجه، ثم تيمم للجريح منه وتيمم للجريح من ذراعيه تيممًا واحدًا = لا يُجزئه، **لماذا؟** لأنه سيؤدي إلى سقوط الفرض عن جزء من الوجه واليدين في حال واحدة، وهذا يُفوّت الترتيب، الترتيب فرض في الوضوء، فلا بد أن يتيمم بدلًا عن غسل العضو الجريح عندما يكون في موضع غسله من الوضوء. فإن قال قائل: هذا يبطل بالتيمم عن جملة الطهارة، إذا كان لن يستطيع الوضوء أصلًا، فإنه يتيمم تيممًا واحدًا عن الطهارة كلها، ويسقط الفرض عن جميع الأعضاء جملة واحدة، **فلماذا تُوجبون عليه هنا أن يغسل كل عضو، وأن يتيمم بدلًا عنه في محل غسله؟** نقول: لا إشكال؛ لأنه إذا كان عن جملة الطهارة صار الحكم للتيمم يقوم مقام الطهارة كلها. أما إذا كان عن بعضها؛ فإنه ينوب عن ذلك البعض فقط، فيعتبر فيه ما يُعتبر فيما ينوب عنه من الترتيب.

ويلزمه أيضًا مراعاة الموالة؛ لأن الموالة فرض في الوضوء.

قال: **"فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم"** يعني لو كان الجرح في رجله مثلاً، فتيمم لهذا الجرح عند غسل الرجلين، ثم بعد زمن لا تُمكن فيه الموالة -ضبطناه من قبل أنه لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذي قبله-، مضى. هذا الزمن، وخرج الوقت = فيبطل التيمم، وتبطل الطهارة بالماء أيضاً، **لماذا؟** لفوات الموالة، فيعيد غسل الصحيح ثم يتيمم عقبه، فهنا فاتت الموالة؛ فيبطل وضوؤه وتيممه بخروج الوقت. أما إذا لم تُفُت الموالة، كما لو كان الجرح في رجله مثلاً، فتوضأ وتيمم في آخر الوقت، ثم خرج الوقت قبل فوات الموالة، يعني كان هذا في آخر الوقت بشيء يسير جداً، فلمّا خرج الوقت لم تُفُت الموالة = فحينئذ يكفيه أن يُعيد التيمم، ولا يبطل الوضوء لعدم فوات الموالة.

قال: **"بخلاف غُسل الجنابة، فلا ترتيب فيه ولا موالة"** وحينئذ لا تبطل طهارته بالماء؛ لأنه لا موالة هنا. فإن كان الغسل للجنابة مثلاً، أو كان للحيض أو للنفاس -يعني من حدث أكبر- = فإنه لا تبطل طهارة الماء بخروج الوقت، وإنما يبطل التيمم فقط؛ لأن غُسل الجنابة، أو الغسل من الحدث الأكبر في الجنابة والحيض والنفاس، وما إلى ذلك؛ لا يُعتبر فيه ترتيب ولا موالة بخلاف الوضوء.

قال المؤلف: **"ويجب على مَنْ عَدِمَ الماء إذا دخل وقت الصلاة طلب الماء في رحله بأن يُفتّش في رحله ما يمكن أن يكون فيه"** يجب على مَنْ عَدِمَ الماء إذا دخل وقت صلاته؛ لأنه لا أثر لطلبه قبل ذلك، ولا يُعتد بطلبه قبل دخول وقت الصلاة. بل يُشترط في وجوب الطلب واعتباره دخول الوقت؛ لأنه هو الذي به تجب الصلاة على الإنسان، فيلزمه الاجتهاد في طلبه عند الحاجة إليه، ويلزمه طلبه لوقت كل صلاة.

قال: **"ويجب على مَنْ عَدِمَ الماء إذا دخل وقت الصلاة"** يعني: في كل صلاة تدخل. **"طلب الماء في رحله"** يعني: يجب أن يطلب الماء، وهذا على مَنْ عَدِمَ الماء وظن وجوده، أو شك ولم يتيقن من عدمه؛ لأن الله تعالى قال: **{فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا}** [النساء: 43، المائدة: 6]، ولا يُقال: (لم يجد) إلا إذا طلب الماء. فيجب على مَنْ عَدِمَ الماء، وظن وجوده، أو شك يعني تردد في وجوده لكنه لم يتحقق عدم -حتى لو غلب على ظنه عدم الوجود- = فيلزمه أن يطلب الماء. وأما إذا تحقق عدم الماء = فلا يلزمه أن يطلبه؛ لأنه لا أثر لهذا، ولأنه متيقن من عدمه.

طيب، **"يلزمه طلب الماء في رحله، وقُربه، وبدلالة"**. **"يلزمه طلب الماء في رحله"** يعني: فيما يسكنه، وفيما يستصحبه من الأثاث؛ فيفتّش من رحله ما يمكن أن يكون الماء فيه، يُفتّش مسكنه وأثاثه وما يمكن أن يكون فيه.

وأما الذي لا يمكن أن يكون فيه الماء، فإنه لا يلزمه أن يبحث عنه فيه؛ لأنه طلب المحال، ولا يجب أن يطلب الإنسان شيئاً يعلم أنه لا يمكن.



يجب في رَحْلِهِ؛ بأن يُفْتَش من رَحْلِهِ ما يمكن أن يكون فيه، "وفي قُرْبِهِ" يعني: ويلزمه أن يطلبه في قُرْبِهِ، يعني: ما قُرْبَ منه عُرْفًا؛ فَيُفْتَش من رَحْلِهِ ما يمكن أن يكون فيه. ويسعى في جهاته الأربع: قُدَّامَهُ، ووراءَهُ، وعن يمينه، وعن شماله، إلى ما قُرْبَ منه مما عادة القوافل أن يسعوا إليه؛ لأن ذلك هو الموضع الذي يُطلب فيه الماء عادة، فيسعى في هذه الجهات الأربع إلى ما جرت عادة القوافل بالسعي إليه.

قال: "وفي قُرْبِهِ بأن ينظر خلفه وأمامه وعن يمينه وعن شماله، فإن رأى ما يشك معه في الماء قصده فاستبرأه" إن رأى حُضْرَةً مثلاً، أو رأى شيئاً يدل على أن هنا ماءً؛ فيلزمه أن يقصد إليه، وأن يستبرئه، يعني: يتحقق هل يوجد فيه ماء أو لا؛ حتى يتحقق شرط التيمم، وهو عدم الماء. وكذلك لو كان في قربه رُبُوءَةٌ؛ أتاها فطلب الماء عندها، يعني: يفتش حولها هل يوجد ماء أو لا يوجد.

وما ذَكَرَهُ المؤلَّف هنا من أنه يطلبه في الجهات الأربع؛ هذا الحكم في غير السَّائِرِ، وأما إذا كان الإنسان سائراً؛ فإنه يطلب الماء أمامه فقط؛ لأن في طلبه فيما عدا ذلك ضرراً به.

قال المؤلَّف: "ويطلبه من رفيقه"، "ويطلبه" يعني: ويجب طلبه من رفيقه: بأن يسأله عن موارد الماء، وعما معه من الماء؛ وذلك لِتَبَيُّعِهِ له، أو يبذله له.

فإن قيل: قد تقدَّم أن ائْتَهَابَ الماء لا يلزمه، لما فيه من المِنَّة. فما الفرق بين هذا، وبين أن يطلبه من رفيقه لِيَبْيَعَهُ له أو لِيَبْذِلَهُ له؟ أجاب ابن فيروز -رحمه الله-: بأن "وجه ذلك أنه: لعل الذي تقدَّم -أنه لا يلزمه- إذا لم يكن من رفيقه، وما ذكروه هنا فمرادهم: إذا كان من رفيقه".

قال: "فإن تَيَمَّمَ قبل طلبه لم يصح ما لم يتحقق عدمه" كما عرفنا ذلك.

قال: "ويلزمه أَيْضًا طلبه بدلالة ثقة إذا كان قَرِيبًا عُرْفًا" فالقريب هنا ما عُدَّ قَرِيبًا عُرْفًا على الصحيح من المذهب، وبعضهم قدَّره، فقال بعضهم: ميل، وقال بعضهم: فرسخ، وقال بعضهم: ما تتردد القوافل إليه في المرعى ونحوه. والمذهب أن ذلك مُقَدَّرٌ بِالْعُرْفِ.

فإن دلَّه ثقة، يعني أرشده إلى مكان وجوده ثقة، والمراد هنا أنه عَدَلُ ضابط؛ فيلزمه أن يقصده إذا كان قَرِيبًا عُرْفًا. وكذلك إذا عَلِمَهُ هو قَرِيبًا عُرْفًا فإنه يلزمه أن يقصده، ولا يصح تيممه حينئذٍ إلا بعد أن يقصد إلى هذا الماء، ويعرف هل هو موجود أو لا؛ وذلك لقدرته على استعماله.

والمراد هنا (بوجوب الطلب) حيث لم يكن هناك ضرر في طلبه؛ فلو خاف فوت رفقته، أو خاف على نفسه، أو على ماله في طلبه خوفًا مُحَقَّقًا؛ كما لو كان بينه وبين الماء سَبْعُ، أو حريق، أو لص، أو نحو ذلك، وليس جُبْنًا -الذي هو خوف بلا سبب-، أو خاف على امرأته، أو خافت المرأة أن يفجَّرَ بها فُسَّاق ونحو ذلك = لم يجب الطلب حينئذٍ كما عرفنا.

ويلزم عادم الماء أن يطلبه لوقت كل صلاة؛ لأنه مخاطب بها وبشروطها، ومنها الطهارة، فكلَّمَا دخل وقتها فإنه يطلب الماء، وهذا إذا لم يتحقق عدمه، كما سبق التنبيه عليه. فإن تحقق عدمه لم يلزمه أن يطلبه؛ لأنه لا معنى لأن يطلب شيئاً قد تحقق عدم وجوده.

قال المؤلَّف: "إذا كان قَرِيبًا عُرْفًا، ولم يخف فَوْتَ وقت ولو المختار، أو رفقة، أو على نفسه، أو ماله" فلو خاف الإنسان على رفقته، أو على نفسه، أو ماله لم يلزمه الطلب، كما عرفنا ذلك. وكذلك لو خاف أن يفوته وقت الصلاة ولو كان وقت الاختيار، يعني إذا ظن أنه إذا اشتغل بطلب الماء، فاته وقت الاختيار في الصلاة، وذلك في صلاة العصر وفي صلاة العشاء؛ فإنَّ وقت الاختيار في العصر: إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه على الصحيح من المذهب، وفي العشاء: إلى ثلث الليل؛ فإن خاف أنه إذا اشتغل بطلب الماء، فاته وقت الاختيار، ولا يدرك الصلاة بالوضوء إلا في وقت الضرورة = فحينئذٍ لا يلزمه أن يطلب الماء، بل يصلي في وقت الاختيار، ولا يؤخِّر الصلاة إلى وقت الضرورة.

فالمذهب إذن أنه لا يجوز لِمَنْ وجد الماء أن يتيمّم خوفاً من فوات وقت المكتوبة، فيشتغل حينئذ بالشرط الذي هو الوضوء عن الوقت.

وفي المذهب قول آخر؛ بأنه يُقدّم الوقت على الشرط، ويُصليّ متيمّماً، واختاره الشيخ تقي الدين ابن تيمية فيمن استيقظ آخر الوقت وهو جنب، وخاف إذا اغتسل أن يخرج الوقت، أو نسيّ الصلاة وذكرها آخر الوقت، وخاف إذا اغتسل أو توضأ أن يصلي خارج الوقت. وكذلك اختار فيما إذا استيقظ أوّل الوقت، وخاف إن اشتغل بتحصيل الماء أن يفوت الوقت؛ أنه يتيمم ويصلي ولا يُفوّت وقت الصلاة.

قال المؤلف: "ومن باع الماء أو وهبته بعد دخول الوقت، ولم يترك ما يتطهر به؛ حرّم ولم يصح العقد، ثم إن تيمم وصلي؛ لم يُعَد إن عجز عن رده". يقول: إذا باع الإنسان الماء في الوقت، أو وهبته فيه لغير محتاج لشرب؛ لأنه لو كان لمحتاج لشرب، فإنه يقدّمه كما عرفنا، لكن هذا باع الماء أو وهبته بعد دخول الوقت لغير محتاج لشرب، ولم يترك لنفسه ما يتطهر به = فإنه يحرم عليه ذلك، ولا يصح البيع، ولا تصح الهبة؛ لأنه تعلق به حق الله عز وجل -الذي هو الطهارة-، فيحرم البيع ولا يصح.

طيب، إذا تطهر به من أخذه منه ببيع أو هبة، فالظاهر أيضاً عدم الصحة؛ لأنه مقبوض بعقد فاسد فهو كالمغصوب، ما لم يجهل الحال فيصح، كما أفاده ابن نصر. الله في حواشيه على الكافي، نقله عنه عثمان في حاشيته على المنتهى.

وكذلك أيضاً لو وهب له ماء، أو بذل له قرصاً، وذلك في أثناء الوقت -في وقت الصلاة- ولم يقبله = فإنه يحرم عليه لأنه فوت الصلاة الواجبة، وكان يلزمه أن يقبله في هذه الأحوال.

طيب، إن تيمم حينئذ وصلي في هذه الصور = صح تيممه وصحت صلاته؛ لأنه الآن غير قادر على الماء. ولا يُعيد الصلاة؛ لأنها صلاة بتيمم صحيح. وهذا إذا كان الماء قد غُدم.

فإن كان الماء باقياً وقدّر على تحصيله = لم يصح تيممه ولا صلاته؛ لقدرته على الماء. وكذلك إذا قدر في صورة البيع والهبة أن يسترده ممن أخذه منه فإنه يلزمه أن يسترده ولا يصح تيممه.

قال: "فإن كان قادراً على الماء لكن نسي. قدرته عليه، أو جهله بموضع استعماله، وتيمّم وصلي أعاد؛ لأن النسيان لا يخرج عن كونه واجداً. وأما من ضلّ عن رجليه وبه الماء وقد طلبه، أو ضلّ عن موضع بئر كان يعرفها وتيمّم وصلي فلا إعادة عليه؛ لأنه حال تيممه لم يكن واجداً للماء".

إذا نسي -الإنسان قدرته على الماء، أو قدرته على ثمن الماء، يعني معه ثمن الماء ولكنه نسي- أنه معه ما لا يشتري به ماءً بثمن المثل أو بزيادة يسيرة، فنسي قدرته عليه، أو على ثمنه، وكذلك ما لو جهله بموضع يمكنه استعماله فيه، وتيمم = فإنه يُعيد، لماذا؟ لأنه مُقَصِّر، كالذي صلى غريباً ناسياً، أو جاهلاً أن عنده ما يستر به عورته، وذلك كأن يجد الماء بعد التيمم في رجليه وهو في يده، أو في بئر بقربه أعلامها ظاهرة يتمكن من تناوله منها = فلا يصح تيممه ولا صلاته إذن.

أما إذا ضلّ عن رجليه -تاه ولم يصل إلى رجليه-، وفي رجليه الماء، وقد طلبه، أو كانت أعلام البئر خفية ولم يكن يعرفها، أو كان يعرفها ولكن ضلّ عنها، أو رأى شيئاً يحول بينه وبين الماء كسواد رآه بالليل فظنّه عدواً، فتبيّن عدم ذلك بعد أن تيمم وصلي = فإنه لا إعادة عليه؛ لأنه غير مُقَرَّط.

قالوا: وإذا أدرك أحد الماء في رجليه ولم يعلم به حتى تيمّم وصلي؛ فإنه يُعيد لأنه مُقَرَّط، حيث لم يطلب الماء في الرحل. وكذلك لو كان الماء مع عبده ولم يعلم به، أو كان مع خادمه مثلاً ولم يعلم به، ونسي -العبد أن يُعلمه حتى صلى بالتيمم = فإنه يُعيد ما صلاه بالتيمم كما لو كان النسيان منه. هذا ما قاله المؤلف هنا، قال: "لأن النسيان لا يخرج عن كونه واجداً وأما من ضلّ عن رجليه وبه الماء وقد طلبه، أو ضلّ عن موضع بئر كان يعرفها وتيمم وصلي فلا إعادة عليه؛ لأنه حال تيممه لم يكن واجداً للماء".

والإعادة في مسألة نسيان البئر مشروطة بما إذا لم يضل عنها، أما لو كان يعرفها فطلبها وضلَّ عنها، وكانت أعلامها خفية = فإن التيمم يُجزئه، ولا إعادة عليه. والحاصل في مسألة البئر: إذا بانَتْ بِقُرْبِهِ بعد أن تيمم أنه: إما أن يعرفها سابقًا، أو لا، وعلى كل من التقديرين: إما أن تكون أعلامها ظاهرة، أو لا. وعلى تقديري معرفتها: إما أن يضل عنها، أو لا = فهذه ست صور، فيُجزئه التيمم بلا إعادة في صورتين:

- الأولى: أن تكون أعلامها خفية، ولم يكن يعرفها.
- والثانية: أن تكون أعلامها خفية، وكان عارفاً بها، لكن ضلَّ عنها.
- = هاتان صورتان يُجزئه فيهما التيمم، وهناك أربع صور لا يُجزئه فيها التيمم:
- الأولى: أن تكون أعلامها ظاهرة، ولم يكن يعرفها.
- الثانية: أن تكون أعلامها ظاهرة، وكان يعرفها، ولكن ضلَّ عنها.
- الثالثة: أن تكون أعلامها ظاهرة، ويعرفها، ولم يضل عنها لكنه نسيها.
- الرابعة: أن تكون أعلامها خفية، ويعرفها، ولم يضل عنها لكن نسيها.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وإن نوى بِتَيْمُمِهِ أحياناً متنوعة تُوجب وضوءاً أو غُسلًا؛ أجزأه عن الجميع" إذا نوى بتيممه رفع الحدث، وكان عليه أحداث متنوعة، كان عليه مثلاً: حدث البول والغائط والريح في الحدث الأصغر، أو كان فيه جنابة وحيض في الحدث الأكبر، فَتَوَى بِتَيْمُمِهِ أحياناً متنوعة تُوجب وضوءاً أو غُسلًا أجزأه عن الجميع؛ لأنه أراد استباحة الصلاة من الحدث الأصغر، أو من الحدث الأكبر، فيحصل له ذلك بِنِيَّتِهِ؛ لأنه "لكل امرئ ما نوى".

"وكذا لو نوى أحدها، أو نوى بتيممه الحداث" كذلك لو نوى بتيممه أحد أسباب الحدث فإنه يُجزئه؛ لأن المراد استباحة الصلاة من الحدث الأصغر، أو من الحدث الأكبر. وكذلك لو نوى بِتَيْمُمِهِ الحداث الأصغر والأكبر فإنه يُجزئ عنهما.

"ولا يكفي أحدهما عن الآخر" أي فلا يكفي أن ينوي استباحة الصلاة من الحدث الأكبر دون الأصغر، ولا من الحدث الأصغر دون الأكبر.

إذن يجب تعيين النية لما يتيمم له: كصلاة أو طواف أو مس مصحف؛ وذلك من الحدث الأصغر، أو الأكبر، أو النجاسة على بدنه؛ لأن التيمم ليس رافعاً للحدث وإنما يُبيح الصلاة، فلا بد من التعيين، لا بد من تعيين ما يتيمم له، وصفة ذلك:

- أن ينوي استباحة صلاة الظهر مثلاً من الجنابة إن كان جُنْبًا.
- أو من الحدث إن كان مُحْدِثًا حدثاً أصغر.
- أو منهما معاً إن كان جُنْبًا مُحْدِثًا.

ولا يكفي أن ينوي أحدهما عن الآخر؛ ولهذا قال: "ولا يكفي أحدهما عن الآخر".

طيب، إذا كان التيمم عن جرح في عضو من أعضائه -مثل ما سبق لنا في بعض أعضائه جرح-؛ فينوي التيمم عن غُسل ذلك العضو الجريح حيث لم يمكنه مسحه كما عرفنا. فإن نوى استباحة الصلاة من الحدث الأكبر والأصغر ومن النجاسة في بدنه -جميع ذلك- فإنه يصح ويُجزئه؛ لأنه لكل امرئ ما نوى.

وإن نوى أحدها، يعني: نوى الحدث الأكبر فقط، أو الأصغر فقط، أو النجاسة عن بدنه فقط = لم يُجزئه عن البقية. فلو تيمم للجنابة دون الحدث الأصغر -نوى بتيممه الجنابة، ونوى بتيممه استباحة ما يُمنع بالحدث الأكبر دون الأصغر- فإنه يُباح له ما يُباح للمُحْدِث حدثاً أصغر من قراءة القرآن واللَّبَث في المسجد، لكن لا تُباح له المحرمات على المُحْدِث حدثاً أصغر كالصلاة والطواف ومس المصحف؛ لأنه لم ينو الاستباحة من الحدث الأصغر.



فلا بد أن ينوي ما يتيمم له من حدث أو نجاسة بالبدن، وينوي استباحة ما لا يُباح إلا بالطهارة كالصلاة ونحوها، ويُعيّن ما يتيمم له، وسيأتي بيان الترتيب في ذلك إن شاء الله، لكن لا بد أن ينوي الاستباحة، فإن نوى رفع الحدث = لم يُجزئه؛ لأن التيمم مُبيح وليس رافعاً كما تقدّم بيانه.

قال: "أو نوى بتيممه نجاسة على بدنه تضره إزالتها أو عدم ما يزيلها به". يقول المؤلف: يصح أن يتيمم الإنسان لنجاسة على بدنه تضره إزالتها كأن تكون النجاسة على جرح مثلاً، وتضره إزالة هذه النجاسة بالماء، أو يضره الماء الذي يُزيل به هذه النجاسة؛ فيتطهر حينئذٍ بالتيمم بدلاً عن غسلها، وهذا خاص بنجاسة البدن.

وأما نجاسة الثوب ونجاسة البقعة فلا مدخل للتيمم فيها؛ لأن النجاسة التي على البدن تُشبه الحدث القائم بالبدن، وقد عهد التيمم عنه بخلاف غيره. وأيضاً يمكنه أن يتعرّى عن ثوبه وأن يُصلي عُرياناً للضرورة، ويؤمى استحباباً، ولا يمكنه أن يتعرّى عن البدن.

لكن يُشترط في التيمم عن النجاسة التي بالبدن أن يخففها أولاً بأن يمسح الرطوبة منها، وأن يحكّ اليابسة قبل التيمم، فإن تيمّم لها قبل تخفيفها = لم يصح تيممه.

قال: "أو نوى بتيممه نجاسة على بدنه تضره إزالتها، أو عديم ما يزيلها به، أو خاف برداً ولو حضرًا مع عدم ما يُسَخّن به الماء، بعد تخفيفها ما أمكن وجوباً، أجزاء التيمم لها؛ لعموم: 'جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِداً وَ طَهُوراً'" فأفادنا المؤلف -رحمه الله-: أنه يتيمم عن غسل النجاسة بالبدن إذا كان يضره أن يزيلها عن البدن، ولو كان الضرر لخوف البرد، حتى ولو كان في الحضر وليس في السفر، وذلك إذا عديم ما يُسَخّن به الماء، بعد تخفيفها ما أمكن أن يخففها. فإن فعّل ذلك قبل تخفيفها لم يُجزئه.

**لماذا نصّ المؤلف على قضية التيمم في الحضر؟** لماذا قال المؤلف: "ولو حضرًا مع عدم ما يُسَخّن به الماء"؟ لأن في المذهب خلافاً: إذا تيمم في الحضر -خوفاً من البرد وصلي، فهل يجب عليه أن يُعيد أو لا؟ فالمذهب أنه لا إعادة عليه، والقول الثاني في المذهب: عليه الإعادة. وأما إذا تيمم خوفاً من البرد في السفر = فلا إعادة عليه، وهو المذهب وعليه الأصحاب.

قال: "أو حُبس في مصر - فلم يصل للماء، أو حُبس عنه الماء فتيمم أجزاءه" لأنه الآن عادم للماء، محبوس في مكان لا يصل إلى الماء، أو حُبس عنه الماء كأن وُضع في مكان يُمنع من وصول الماء إليه، أو قطع العدو الماء عن البلد، وليس لديهم ماء يستعملونه = فحينئذٍ يتيمم ويجزئه ذلك.

قال: "أو عديم الماء والتراب كمن حُبس بمحل لا ماء به ولا تراب" هذا عادم الطهورين: لا ماء عنده ولا تراب.

"وكذا من به قُروح لا يستطيع معها لمس البشرية بماء ولا تراب صلى الفرض فقط على حسب حاله، ولم يُعد؛ لأنه أتى بما أمر به فخرج من عهده ولا يزيد على ما يُجزئ في الصلاة، فلا يقرأ زائداً على الفاتحة، ولا يُسبّح غير مرة، ولا يزيد في طمأنينة ركوع أو سجود وجلوس بين السجدين، ولا على ما يُجزئ في التشهدين، وتبطل صلاته بحدث ونحوه فيها، ولا يؤم متطهراً بأحدهما" = هذه أحكام عادم الطهورين.

من عديم الماء والتراب، كمن حُبس في مكان لا ماء فيه ولا تراب، أو لم يمكنه استعمال الماء ولا التراب، ليس محبوساً، ولكنه لا يستطيع استعمال الماء ولا التراب، وهذا يحصل لبعض المرضى -عافانا الله-، لا يستطيع استعمال الماء ولا التراب؛ كأن يكون به حروق، أو قُروح، أو جروح، لا يمكن معها أن يقرب ماءً ولا تراباً إلى الأعضاء، **فماذا يصنع؟**

يقول: "صلى الفرض فقط على حسب حاله": يصلي الفرض فقط بدون النوافل على حسب حاله، بحسب الحال الذي هو عليه؛ لأن الطهارة شرط، لكن لا تؤخر الصلاة عند عدمها، وذلك كما إذا عدم الإنسان ما

يستر به عورته يصلي ولا يترك الصلاة حيث عجز عن ستر العورة، ولا إعادة عليه؛ لأنه قد فعل ما أمر به وخرج عن عهدة الوجوب بأداء ما أمر به.

قال: "لأنه أتى بما أمر به فخرج من عهده"، ولأنه لما استعارت عائشة -رضي الله عنها- من أسماء قلادة وضلت منها، وبعث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- رجالاً في طلبها فوجدوها، فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء، فصلوا بغير وضوء، فشكوا ذلك إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فأنزل الله آية التيمم ولم يأمرهم بالإعادة.

"صلى الفرض فقط على حسب حاله" يعني على قدر حاله الذي هو عليه، يعني على الصفة التي هو عليها، ولا يزيد على ما يجزئ في الصلاة من قراءة وغيرها، فلا يستفتح، ولا يتعوذ، ولا يبسم، ولا يقول آمين، ولا يقرأ قدرًا زائدًا على الفاتحة؛ لأن الواجب هو الفاتحة، لاحظ أنه يقول: لا يبسم؛ لأن بسم الله الرحمن الرحيم ليست من الفاتحة، فهي مستحبة عندنا، وليست من أركان الصلاة، ولا يُسبِّح أكثر من مرة، ولا يقول بين السجدين رب اغفر لي أكثر من مرة، ولا يزيد على ما يجزئ في الطمأنينة، أقل قدر من الطمأنينة في الركوع والسجود وسائر أركان الصلاة، ولا يزيد على ما يجزئ في التشهد.

وإذا فرغ من قراءة الفاتحة ركع في الحال، يقول: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}، ويَرَكَع في الحال، ولا يقول آمين. وإذا فرغ مما يجزئ في التشهد الأول نهض مباشرة، وإذا كان في التشهد الأخير سلم فوراً؛ لأنها صلاة ضرورة فتقيدت بالواجب، ولأنه لا ضرورة في الزائد على الواجب، فإن زاد على القدر المجزئ وهو الواجبات والأركان فإنه يُعيد.

كذلك لا يقرأ خارج الصلاة، إذا كان جنباً ونحوه؛ لأنه لا حاجة إلى ذلك، لا ضرورة تدعوه إلى استباحة ذلك. وهنا تظهر فائدة معرفة أركان الصلاة وواجباتها وسننها. يعني حين يُبين الفقهاء ذلك، فإنهم لا يُبينون ذلك ليتساهل الإنسان في ترك السنن؛ لكن يبين ذلك لتعرف مثل هذه الأحكام وكذلك إذا تركها الإنسان عمداً هل تبطل صلاته أو لا تبطل، لكننا هنا نتكلم على مسألة يحرم فيها أن يزيد على الأركان والواجبات، وتبطل صلاته لو زاد على الأركان والواجبات؛ فلا يزيد هنا على ما يجزئ في الصلاة من قراءة وغيرها.

وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين ذي الحدث الأصغر وذي الحدث الأكبر والنجاسة على البدن؛ لأنهم ساووا بين القراءة وغيرها كما ذكره الشيخ منصور -رحمه الله- في حاشية الإقناع. وفي شرح ابن النجار على المنتهى قيده بالجنب، ونقل عثمان في حاشيته بعض النقولات أن ذلك مقيّد بالجنب عن بعض أصحابنا. لكن الظاهر أنه لا فرق بين الجنب وغيره؛ لأنه وإن اتضح من حيث القراءة، فهو غير واضح في غير القراءة.

وقال ابن فيروز: "ظاهر كلامهم لا فرق بين الحدث الأصغر والأكبر"، خلافاً لما ذكره الفتوح في شرحه. كذلك أيضاً لا يتنفل من عديم الماء والتراب؛ لأنه إنما أُبِيح له الفرض للضرورة التي تدعو إلى ذلك، وأما النفل فلا ضرورة فيه.

وأيضاً من أحكامه أنه لا يؤم متطهراً بماء أو تراب؛ لأنه لا يصح أن يقتدي المتطهر بالمحدث العالم بحدّته، وهذا شخص محدث لم يتوضأ ولم يتيمم، لكنه يصح أن يؤم مثله؛ لأنهم قالوا: لا يؤم متطهراً بماء أو تراب، وفهم من ذلك أنه يصح أن يؤم مثله.

ولا يقرأ أيضاً القرآن إذا كان خارج الصلاة في حالة الجنابة أو الحدث الأكبر كالحائض والنفساء. ومن الأحكام أيضاً: أنه تبطل صلاته بالحدث فيها، وبطروء النجاسة التي لا يُعفى عنها فيها، حتى لو أنه لا يستطيع أن يتوضأ ولا أن يتيمم، لكن إذا أحدث في الصلاة = فإن صلاته تبطل، ثم يستأنفها، يبتدئها مرة ثانية على حسب حاله.

ولا تبطل صلاته بخروج وقتها بخلاف صلاة المتيمم؛ لأن التيمم مُبيح، فطهارته مقيدة بالوقت. بخلاف هذا؛ فإنه لم يتطهر أصلاً.  
ثم شرع المؤلف -رحمه الله- في الكلام على ما يتطهر به الإنسان، شروط ما يتطهر به، فقال: "ويجب التيمم بتراب طهور غير مُحترقٍ له غُبار"، وهذا يكون معنا في الدرس القادم -إن شاء الله-.  
ونكتفي بهذا القدر، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

**نهاية الدرس الخامس والعشرون**